

تصحيح مفهوم الدولار في ضوء النظرية النقدية

The Correction of Dollarization Concept on The light of Monetary Theory

م. د. عبدالرسول علي حسين

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

ينصب اهتمام هذه الدراسة على مفهوم الدولار الذي يتم تداوله في الأدبيات الاقتصادية والإشكاليات التي تكتنفه من زوايا عديدة، بحسب ما أرى ، إشكاليات جعلت منه مفهوماً غامضاً من حيث الماهية والقياس. لذا فإن هدف الدراسة يقوم على عرض المفهوم السائد للدولرة على هذه الإشكاليات للخروج بمفهوم جديد للدولرة يتسم بالوضوح والقبالية على القياس، وقد تم ذلك من خلال تقسيم الدراسة على مبحثين ، خصص الأول للتطرق للمفاهيم السائدة للدولرة وطرق قياسها ومبررات اللجوء إليها والإيجابيات والسلبيات المترتبة عليها. أما المبحث الثاني فإنه يستعرض الإشكاليات التي يواجهها هذا المفهوم ، ليختم بعدها بالاستنتاجات التي تتضمن المفهوم الجديد والملائم للدولرة.

الكلمات الرئيسية:- الدولرة ، المقاييس ، الإشكاليات ، وظائف النقود.

The Abstract

This study is devoted to the current concepts of dollarization and the difficulties which make it vague both as a concept and an index. The importance of this study comes from finding new concept for the dollarization that may exceed these difficulties. So the study divided into two sections. The first one dealt with the current concept of dollarization, it is Indices, the justifications of dollarization, and the negative and positive effects of dollarization. The second section displays the difficulties that surround the current concept, which was concluded by the new and suitable notion of dollarization.

Key Words: Dollarization , concept, Indices , Difficulties.

المقدمة :-

إن الظواهر أو المفاهيم غير المألوفة، حتى وإن كانت بسيطة ، تكون عسيرة على الفهم لأنها تتطلب منهجية أو طريقة جديدة في التفكير على حد قول أحدهم. ولعل مفهوم الدولرة يعد من مصاديق هذا القول ، لأن هذا المفهوم أصبح يستخدم بطريقة لا تتفق مع أساسيات النظرية النقدية. ونحن لا نقصد هنا أن مفهوم الدولرة يعد مفهوماً بسيطاً، بل نعتقد إن تناول أي مفهوم أو ظاهرة بطريقة مختلفة سيفضي إلى نتائج مختلفة ، والدولرة لا تمثل استثناء في هذه الحالة. فكما هو معلوم أن النقود تتصف بكونها ذات وظائف متعددة ، كوسيلة للتبادل ووحدة قياس مشتركة ومخزناً للقيمة الخ.

وهذه الوظائف تصنفها الأدبيات الاقتصادية إلى وظائف أساسية وأخرى مشتقة ، فهي تصنف الموظفين الأولى والثانية على أنها وظائف أساسية للنقود ، أما الوظائف الأخرى فتعدها وظائف

مشتقة بما فيها وظيفة النقود كمخزن للقيمة. وهذا التصنيف في اعتقادي هو الذي يقف خلف المفهوم الخاطئ للدولة والذي يتم تداوله حالياً وكأنه أمر مفروغ منه، لأنه تصنيف يقوم على وضع الهرم بشكل مقلوب، إذ أنه يجعل ما هو مشتق بذاته جوهرياً في صفته وبالعكس. بمعنى آخر إن اعتبار وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وظيفية أساسية وليست مشتقة هو الذي أدى إلى الفهم الخاطئ لمفهوم الدولة. وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم الصعوبات التي تواجه المفهوم الحالي للدولة من حيث أهداف السياسة النقدية وطرق القياس المتعلقة به وكذلك الجوانب القانونية، فإن هذا المفهوم يصبح غامضاً من حيث الماهية والقياس.

في هذه الدراسة أحاول إعطاء مفهوم جديد للدولة يختلف عما هو سائد في الأدبيات الاقتصادية، لأن هذا المفهوم الجديد يستند إلى إرجاع الهرم الوظيفي للنقود إلى وضعه الطبيعي، أي أنه هرم يستند على قاعدته وليس على قمته كما هو معمول به حالياً. بمعنى آخر إنني انظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة هي الوظيفة الأساسية للنقود، في حين أن الوظائف الأخرى هي وظائف مشتقة، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار طرق قياس الدولة وأهداف السياسة النقدية والجوانب القانونية التي تمثل إشكاليات تتحدى المفهوم السائد.

لذا فإن هذه الدراسة تقوم على فرضية مفادها (إن المفهوم الحالي للدولة لا يتفق مع أساسيات النظرية النقدية).

ولغرض التحقق من هذه الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين. خصص الأول منها للتعرف على مفهوم الدولة على وفق المفهوم السائد بالإضافة إلى مبررات الدولة والنتائج الاقتصادية والسياسية المترتبة عليها. أما المبحث الثاني فإنه يمثل استعراضاً للإشكاليات التي أشرنا إليها، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تظهر المفهوم الجديد للدولة الذي يتبناه الباحث.

المبحث الأول:- الدولة في ضوء المفهوم السائد:-

في هذا المبحث سيتم تناول مفهوم الدولة على وفق الاتجاه السائد، وحتى تكون لدينا رؤية متكاملة حول هذا المفهوم، وجدت من الضروري تضمين هذا المبحث محاور أخرى كالظروف التي تهيئ لنشوء ظاهرة الدولة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليها بالإضافة إلى طرق قياسها.

1-1. ماهية الدولة :-

إن الدولة بشكل عام تعني استخدام عملة أجنبية كالدولار أو اليورو.... الخ إلى جنب العملة المحلية كوسيلة للتبادل ووحدة للقياس ومخزناً للقيمة. أي أن هذا المفهوم لم يعد مقتصرًا على استخدام الدولار إلى جنب العملة المحلية سواء كمخزن للقيمة أو وسيلة للتبادل، ف(سان مارينو والفاتيكان) تعد دولاً مدولة على الرغم من أنه تستخدم (الليرة الإيطالية) كأداة للإبراء القانوني، والتي استبدلت فيما بعد باليورو، وكذلك الأمر بالنسبة للبوسنة التي كانت تستخدم المارك الألماني جنباً إلى جنب مع (الماركا) البوسنية، هذا بالإضافة إلى (ماكاو ودول أخرى في الجنوب الغربي للصين) التي تستخدم عملة (هونغ كونغ) التي تستخدم في عملية التبادل ولكنها لا تمثل وسيلة إبراء قانونية¹.

وفي اعتقادي إن تعميم مفهوم الدولة على العملات الأخرى على الرغم من اشتقاقه من الدولار يرجع إلى إن الدولار هو العملة الأولى التي استخدمت كبديل للعملة المحلية، كما هو الحال بالنسبة للكثير من دول أمريكا اللاتينية ك(بنما، السلفادور، ليبيريا، تيمور الشرقية..... الخ)، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تمثل شريكاً تجارياً لمعظم الدول وهو ما يفرض بطبيعة الحال احتفاظ هذه الدول بالدولار لتغطية معاملاتها التجارية.

إن الدولة تتخذ عدة أشكال أو مستويات تتمثل بما يأتي:-

أولاً:- الدولة الرسمية: The formal dollarization:-

وتسمى أيضا بالدولرة الكلية Full Dollarization، وفيها يتم التخلي عن العملة المحلية بشكل كامل بحيث تصبح العملة الأجنبية هي العملة القانونية في الإبراء، كما هو الحال في كل من (بنما، الإكوادور وتيمور الشرقية) التي تبنت الدولار كعملة رسمية².

وهذا المفهوم يطلق عليه أيضا (دولرة المدفوعات) payments dollarization أو إحلال أو استبدال العملة currency substitution والذي بموجبه يتم استخدام العملة الأجنبية لأغراض المعاملات سواء على شكل عملة أو ودائع جارية أو احتياطات لدى البنك المركزي³. وهو في واقع الأمر يقلب (قانون كريشام) رأسا على عقب لأنه ينطوي على إحلال العملة الجيدة (الأجنبية) محل العملة الرديئة (المحلية) وهو يمثل المرحلة الأخيرة للدولرة⁴.

ثانياً:- الدولرة شبه الرسمية:- Semi- formal dollarization

في ظل هذا المفهوم تتمتع العملة الأجنبية بقوة الإبراء القانوني جنبا إلى جنب مع العملة المحلية، على الرغم من عدم وجود تشريع بذلك ، كما هو الحال في كل من الباهاما وهايتي وليبيريا ولاوس وكمبوديا والسلفادور اللاتي يعامل فيها الدولار كالعملة المحلية من حيث قوة الإبراء القانوني.

ثالثاً:- الدولرة غير الرسمية:- Informal dollarization

وتسمى أيضا الدولرة الجزئية وهنا تستخدم العملة الأجنبية على نطاق واسع في المعاملات المختلفة كوحدة حساب ووسيلة تبادل ومخزنا للقيمة ، ولكن العملة الأجنبية لا تتمتع بقوة الإبراء القانوني⁵.

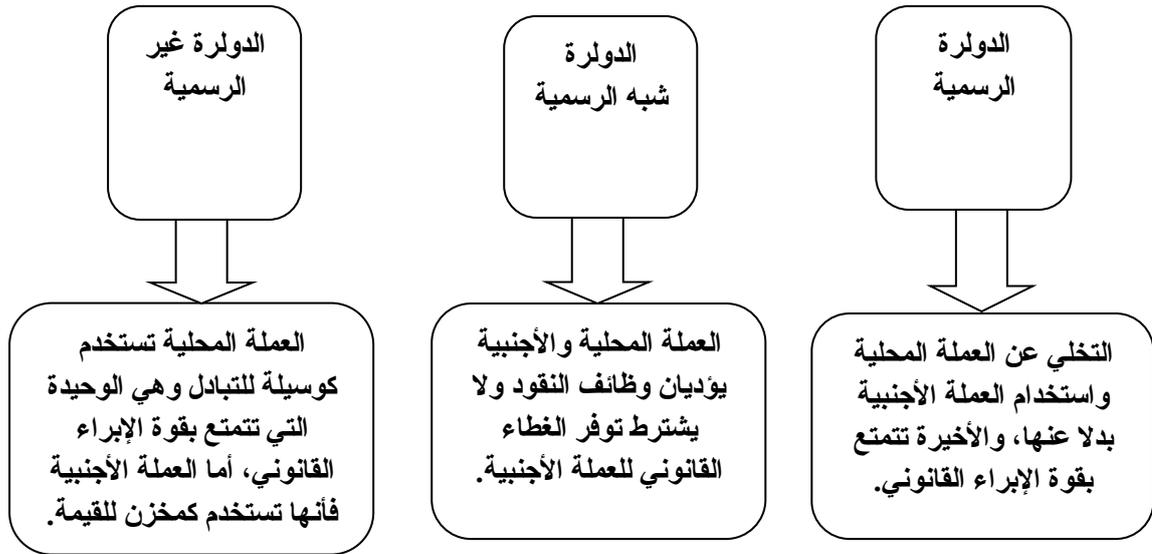
كما يطلق عليها أيضا الدولرة المالية Financial dollarization لأن موجودات المقيمين ومطلوباتهم المالية تكون بالعملة الأجنبية ، لذلك تعرف أيضا ب(إحلال أو استبدال الموجودات) Assets substitution⁶.

وهذا النوع يمثل المرحلة الأولى للدولرة ، وهو بحسب رأي بعضهم يمثل تجسيدا لقانون كريشام)، لأن العملة المحلية (الرديئة) هي التي تستخدم في التبادل في حين يتم الاحتفاظ بالعملة الأجنبية (الجيدة) كمخزن للقيمة⁷.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن يضاف نوع آخر لا يخرج بحسب اعتقادي عن إطار الأنواع الثلاثة أعلاه ، ألا وهو الدولرة الحقيقية التي يتم فيها تقييس (تسعير) الأجور والأسعار بالعملة الأجنبية سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.

ويمكن تمثيل الأنواع الثلاث الأولى من الدولرة بالشكل الآتي:-

شكل - 1- أنواع الدولار :-



*الشكل من عمل الباحث.

إن الدولار لم تكتسب زخما سياسيا ،أي لم يتطرق إليها في أروقة السياسة إلا في سنة ١٩٩٩، عندما أعلن الرئيس الأرجنتيني (كارلوس منعم) عن ميله إلى إحلال الدولار الأمريكي محل العملة الأرجنتينية (البيسو peso)، وهذا الإعلان نجم عن تضافر التطورات العالمية والإقليمية مع البيئة السياسية المعقدة في الأرجنتين.⁸

فعلى الصعيد العالمي ، أدى الاستخدام المتزايد للدولار في المعاملات الدولية من قبل العديد من الدول ، مشفوعا بتجربة الأرجنتين مع معدلات التضخم الجامحة في الثمانينيات ، إلى جعلها عرضة للدولرة غير الرسمية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن تحسن ميزان مدفوعات الأرجنتين مع البرازيل نتيجة انضمامها إلى ما يسمى بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي^١ ، والذي يعرف اختصارا ب) الميركوسور (Mercosur)^٢، والذي ترافق مع ربط العملة الأرجنتينية بالدولار (1بيسو = 1 دولار، قد حقق انتعاشا سريعا في الاقتصاد الأرجنتيني وانخفض معدل التضخم السنوي من 5000%) في 1989 إلى أقل من 4%) في 1994، ولكن هذا التحسن لم يدم طويلا لأن سعر صرف الدولار ازداد في منتصف التسعينيات مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات الأرجنتينية، بالإضافة إلى أن الأزمة المالية في سنة 1999 قد أدت إلى تدهور عملة البرازيل بنسبة 40% الأمر الذي ولد ضغوطا كبيرة على العملة الأرجنتينية.⁹

إن إعلان الرئيس الأرجنتيني عن نيته إحلال الدولار الأمريكي محل العملة الأرجنتينية، دفع بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى دعم هذا التوجه لما له من مكاسب اقتصادية وسياسية كزيادة المرونة في السياسة الاقتصادية الكلية وزيادة العائد من الإصدار النقدي، إذ إن تداول الدولار في الخارج يمثل ما يشبه القروض الخارجية بدون فوائد، وهو في الواقع يمثل تحويلا ضمنا للموارد الحقيقية للاقتصاد الأمريكي.¹⁰

^١ سميت بالمخروط الجنوبي لأنك لو نظرت إلى الخارطة لوجدتها تشكل ما يشبه المخروط. الباحث.

^٢ وهي تمثل اختصارا للكلمات الأسبانية (Mercado comun de sur) ، وهي عبارة عن اتفاقية سياسية واقتصادية بين الأرجنتين والبرازيل والبرغواي والأورغواي وفنزويلا وهدفها تنشيط التجارة الحرة بين هذه الدول ويطلق عليها باللغة البرتغالية مصطلح (ميركوسول) وهي تمثل اختصارا للكلمات البرتغالية Wikipedia.(Mercado comum do sul).

إن هذه المبادرة لم تكمل بالنجاح لأن الأرجنتين أرادت أن يكون هذا الاستبدال في إطار اتفاقية ثنائية للتعاون النقدي بين الأرجنتين والولايات المتحدة، تكون فيه الأرجنتين شريكا للولايات المتحدة وليس تابعاً، وهو ما تم رفضه من قبل الولايات المتحدة، مما اضطر الأرجنتين إلى البقاء ضمن النطاق النقدي الذي كان قائماً على ما يسمى ب(مجلس أو هيئة العملة).¹¹

1-2- مبررات الدولار:-

هناك جملة أسباب يمكن أن تتضافر فيما بينها ، أو أن بعضها يمكن أن يهيئ أرضية مناسبة للدولرة ، والتي يمكن حصرها بالآتي:-

- درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، حيث كلما كان الانفتاح كبيراً، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية.¹²
- حالة عدم اليقين لدى الوحدات الاقتصادية التي بازديادها تدفع الوحدات الاقتصادية باتجاه العملات الأجنبية لأغراض التحوط والاستثمار.
- إن حالة عدم اليقين تمثل انعكاساً للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتي باضطرابها تزداد حالة عدم اليقين.
- هناك من يرى ك(جيمس توبن) أن التقلبات المفرطة في سعر الصرف الناجمة عن تعويم سعر الصرف قد شجع الدولرة في الدول النامية.¹³
- فتعويم سعر الصرف أو تثبيته يتطلب من السلطات النقدية في الدول الصغيرة والمنفتحة اقتصادياً، وهو ما ينطبق على أغلب الدول النامية أن لم يكن جميعها، التدخل المستمر في سوق الصرف من أجل الحفاظ على قيمة العملة، الأمر الذي يعني عدم قدرة هذه الدول على انتهاز سياسة نقدية مستقلة.¹⁴

• التحول من نظام التخطيط إلى نظام السوق، قد أدى إلى تزايد استخدام العملات الأجنبية بدلاً من العملات المحلية، كم حدث في عقد التسعينيات من القرن الماضي بالنسبة لدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، التي ارتفعت فيها معدلات التضخم مما أدى إلى ارتفاع نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى الودائع الكلية في هذه الدول من 37.3% إلى 47.7% للمدة (1996-2001).¹⁵

- تكرار حالات التضخم المرتفع وتخفيض العملة، مما يشعر المقيمين بأن العملة لم تعد يعتمد عليها كمخزن للقيمة، مما يضطرهم للاحتفاظ بالعملات الصعبة أو الموجودات المقيمة بالعملة الصعبة، كما أن الناس يصبحون غير راغبين في عقد القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل بالعملة المحلية ، لأنهم يصبحون غير قادرين على تقييم قوتها الشرائية في المستقبل، وبالتالي يلجأون إلى إتمام هذه الصفقات بالعملات الأجنبية.¹⁶
 - إن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن أسعار الصرف المتطرفة (الثابتة والمعومة) تكون أقل عرضة لأزمات العملة مقارنة بأسعار الواقعة بين هذين الحدين المتطرفين ، وهذا الرأي قد اكتسب الأنصار والمؤيدين بعد أزمات العملة في البرازيل وشرق آسيا وروسيا.¹⁷
- وحيث أن الدولرة تمثل شكلاً من أشكال تثبيت سعر الصرف ، لذا فإن اللجوء إليها يمثل باعتقادي إيماناً بهذا الرأي.

1-3- ايجابيات وسلبيات الدولار :-

إذا كانت المفاهيم البسيطة تفتقد الإجماع في بعض الأحيان، فلا غرابة إذن أن تتباين الآراء بشأن الدولار التي تتسم بطبيعتها المركبة لكونها تنطوي على إبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية ، هذا التباين يتجسد في الإيجابيات والسلبيات التي يوردها كل فريق ، والتي نستعرضها على النحو الآتي:-

1-3-1- ايجابيات الدولار:-

إن المؤيدين للدولة يبنون موقفهم على الايجابيات المتحققة من الدولة والمتمثلة بما يأتي:-

• عزل الاقتصاد عن تأثير التقلبات في سعر الصرف :-

فالدول التي ترتفع فيها درجة الدولة تتوفر فيها حماية تجاه التقلبات في سعر الصرف ، لأن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على جزء صغير من عرض النقود (العملة المحلية والودائع المقيمة بالعملة المحلية) ، فمعظم المعاملات التجارية والمالية يتم تسويتها بالعملة الأجنبية ، أما العملة المحلية فأنها تستخدم في تسوية المعاملات الصغيرة ، لذا فإن تأثير ارتفاع أسعار السلع المستوردة على التضخم يكون محدودا ، في حين أن أسعار السلع التي يتم تسويتها بالعملة المحلية لا تتأثر بصورة مباشرة¹⁸.

• تنشيط الوساطة المالية Re- intermediation :-

إن ارتفاع معدلات التضخم وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي في أية دولة، تدفع الوحدات الاقتصادية إلى عدم الإيداع في الصارف المحلية، ولكن الدولة التي تتجسد بالودائع القيمة بالعملة الأجنبية تشجع هذه الوحدات على استخدام الخدمات المصرفية بدلا من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية ، لازدياد ثقتها بالنظام المصرفي ، بل أنها قد تكون أكثر رغبة في العودة إلى المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى إذا كان بإمكانهم الاحتفاظ بموجودات مقيمة بالعملة الأجنبية¹⁹.

• التكامل الاقتصادي والمالي :-

إن الدولة يمكن أن تسهم في تحقيق درجة أبر من التكامل المالي والاقتصادي مع بقية دول العالم. فاستخدام العملة الأجنبية كالدولار مثلا الذي يعد أكثر استخداما في المعاملات التجارية الدولية، يقلل من تكاليف المعاملات في شراء العملات. فكلما ازدادت هذه التجارة بين الدول التي تستخدم العملة نفسها، تزداد مكاسب هذه الدول من خلال تقليل مخاطر سعر الصرف والتي قد تفوق العائد المفقود من الإصدار النقدي²⁰.

فالتباين في العملات currency mismatch الذي يجعل عوائد المشاريع بالعملة المحلية ، في حين أن قروضها بالعملة الأجنبية، إذا كانت الطريقة الوحيدة للاقتراض، سيجعل هذه المشاريع غير قادرة على تسديد ديونها في حالة الانخفاض أو التخفيض الكبير للعملة المحلية، وهو ما يجعل المصارف التي يتم الاقتراض منها عرضة للعسر المالي²¹.

• الانضباط المالي Financial discipline :-

إن الدولة تقلل من قدرة الحكومة على زيادة التضخم من خلال تمويل الموازنة من خلال الإصدار النقدي الجديد. وعندما تتم إعاقة تمويل العجز، كما الحال في الدول التي ترتفع فيها درجة الدولة ، لأن السلطات النقدية لا تستطيع طرح العملات الأجنبية في الاقتصاد خوفا من استنزاف احتياطياتها الدولية، كما إن فقدان العائد من الإصدار النقدي كمصدر سهل للإيراد نتيجة الدولة، سيقود إلى سياسة مالية أكثر تشددا، أي إلى الانضباط المالي²².

إن هذا الرأي يقوم على، أو يشير ضمنا إلى أن السلوك (إعاقة تمويل العجز) يقود إلى القاعدة أو القانون (الانضباط المالي)، كالقول بأن تجنب الإغراء (السلوك) يمثل الخطوة الأولى نحو العفة (القاعدة). وهو ما يتعارض مع الرأي الذي يرى أن القاعدة أو القانون (الانضباط المالي) هو الذي يحدد السلوك (إعاقة تمويل العجز) وليس العكس²³.

باعتماد أن الرأي الثاني هو الأقرب للصواب لأنه أكثر قابلية للتطبيق العملي. لأن الرأي الأول يصطدم بوجود أنواع لا حصر لها من السلوك التي يتطلب كل نوع منها قاعدة تبنى على أساسه ، وهذه القواعد قد تتضارب فيما بينها إلى الحد الذي يمكن أن يعيق الوصول إلى الهدف الذي وضعت من أجله . ولعل هذا ما يفسر لنا فشل دول العالم الثالث في الوصول إلى التنمية المنشودة كونها تسير على هدي الرأي الأول.

• تحقيق معدلات تضخم منخفضة أو معدلات تضخم قريبة من معدلات التضخم السائدة في الدولة التي تبنى عملتها²⁴.

1- 3- 2- سلبيات الدولار:-

وهي تمثل آراء المعارضين للدولرة والتي يمكن إجمالها بما يأتي:-

- إن التبعية النقدية الناجمة عن الدولرة قد تقود إلى التبعية السياسية ، فالقوة النقدية تمثل الأداة الأكثر فعالية للإكراه الاقتصادي ، بل هي تمثل القوة الناعمة (القوة غير الملموسة) التي يمكن استخدامها بدلا من القوة العسكرية في تحقيق الأهداف المنشودة ، بل يمكن القول ان النقود تمثل سلاحا صامتا لحرب هادئة ، لأن النقود تمثل حقوقا على الموارد الحقيقية ، فإذا ما منعت دولة ما من الحصول على الوسائل التي تحتاجه لشراء السلع والخدمات ، فإنها ستكون مضطربة بالمفهوم السياسي. فالتبعية النقدية يمكن استغلاله بطرق متعددة كالإجبار والإقصاء^٣.
- كل هذه الإمكانيات توضع في أيدي صناع السياسة في الدولة التي وقع الاختيار على عملتها ، كما حدث في إدارة (رونالد ريغان) في 1988 ، في غضون الخلاف مع الحكومة البنمية. إذ عمدت الولايات المتحدة غالى تجميد المدفوعات والتحويلات الأخرى بالدولار لهذا البلد ، مما عرض الاقتصاد البنمي للاضطراب في وقت قصير جدا، مما قلل مقاومتها للضغط الأمريكي. وبشكل عام تكون التبعية النقدية بالنسبة للدولة التي تم تبني عملتها سلاحا ذا حدين اعتمادا على الظروف الاقتصادية . فما يعد حميدا وطبيعا في أوقات الرخاء يمكن أن يكون بؤرة للعداء في حالة الانكماش ، فهي ، أي الدولرة، تخلق مبررا ملانما للاحتجاج ، بمعنى آخر إن الأبهة التي الناجمة عن الدولرة يتم تحقيقها بثمن باهظ لأنها تخلق مصدرا سهلا للشكوى والتذمر²⁵.
- إن الدولرة تخلق تعقيدات تقنية في إدارة السياسة النقدية للسلطات النقدية في الدولة صاحبة العملة المتبناة ، لأنها تضع حصة كبيرة من عملة هذه الدولة خارج حدودها الإقليمية. فإذا ما تعرض الطلب على هذه العملة إلى التقلبات المتكررة والمفاجئة في الدول الأخرى ، فأن هذا سيزيد من التقلبات القصيرة الأجل في المجاميع النقدية (الأرصدة النقدية) التي تجعل من الصعب على السلطات النقدية الحفاظ على مسار ثابت أو مستقر لعرض النقود طوال الوقت²⁶.
- انخفاض الكفاءة الاقتصادية في الدولة صاحبة العملة المتبناة نتيجة المطالبة بتكليف السياسة النقدية في هذه الدولة مع مطالب الدول المدولرة ، لأن الدولرة تعني تخلي الدول المدولرة طوعيا عن التحكم أو السيطرة على عرض النقود وسعر الصرف ، مما يجعل من هذه الدول عميلا أو زبونا نقديا، وهو واقع قد يفرض على السلطات النقدية في الدولة صاحبة العملة المتبناة أن تأخذ بنظر الاعتبار الأولويات في الدول المدولرة عند وضع أهداف السياسة النقدية ، أو أنها تكون مضطرة لفتح نافذة الخصم للمؤسسات المالية الوسيطة في الدول المدولرة ، بل أن الأمر قد يذهب إلى أبعد من ذلك من خلال مطالبة الدول المدولرة بالحصول على موقع مؤقت أو تمثيل مباشرة في لجنة صياغة السياسة النقدية²⁷.
- إن استخدام العملة الأجنبية في التعاملات (الدولرة) يقلل كلفة التهرب الضريبي ويسهل الانخراط في الأنشطة الاقتصادية الخفية(اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي)، وهذا ما يقلل من قدرة الحكومة على الحصول على الموارد الحقيقية من القطاع الخاص ويعمق عجزها المالي ، كما أن تحول النشاط الاقتصادي نحو الاقتصاد الخفي سيشوه نظام المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، وفي ظل غموض المعاملات المالية فأن إحلال العملة الأجنبية بدلا من العملة المحلية في الكثير من التعاملات سيقبل كلفة السرقات التي تقوم بها الشركات وشيوع الفساد بمختلف صورته²⁸.

^٣ الإجبار هو عبارة عن التلاعب أو المناورة بالقوانين الجارية أو التهديد بالعقوبات، أما الإقصاء فهو التعليق أو الحرمان من الامتيازات.

- فقدان العائد من الإصدار النقدي الذي يتزايد بتزايد درجة الدولار ، وفي حالة الانتقال إلى الدولار الكاملة ستزداد كلفة هذا التحول لأنه يقتضي قيام السلطات النقدية في الدولة التي اختارت العملة الأجنبية كعملة رسمية بدلا من عملتها المحلية، سحب العملة المحلية كليا من التداول وشراء رصيد هذه العملة الذي بحوزة الجمهور والمصارف²⁹.
- التضحية بالسياسة النقدية الفعالة:-

إن السلطات النقدية في الدول التي ترتفع فيها درجة الدولار لا تستطيع التأثير بصورة على بعض مكونات عرض النقود بالمفهوم الواسع ، وتحديد المكونات المقيمة بالعملة الأجنبية ، فهذه المكونات لا يحدد عرضها من قبل السلطات النقدية بل من خلال الوحدات الاقتصادية التي تمتلك الموجودات ، وهذا يعني أن عرض النقود يصبح متغيرا داخليا مما يجعل السلطات لنقدية غير قادرة على محاربة التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية متشددة³⁰.

- فقدان السياسة الفعالة لسعر الصرف الأجنبي:-

إن ارتفاع درجة الدولار تؤدي إلى انخفاض درجة المرونة في إدارة سعر الصرف استجابة للصدمات الخارجية . ففي حالة سعر الصرف الثابت، لا تستطيع السلطات النقدية إدارة سعر الصرف ، لأن تغيير سعر صرف العملة المحلية لا يتلائم وبشكل كبير مع هيمنة الموجودات المقيمة بالعملة الأجنبية على الاقتصاد ، والأمر نفسه ينطبق على نظام سعر الصرف المرين. ولكن التكيف مع هذه الصدمات يتم من خلال سوق عوامل الإنتاج وسوق السلع، وهو أمر قد يكون نافعا وليس ضارا كما أثبتت ذلك تجارب بعض الدول³¹.

1-4- مقاييس الدولار³³:-

- توجد مقاييس متعددة للدولرة ناجمة عن تعدد مفاهيمها ، وهذه المقاييس تتعلق بالدولرة غير الرسمية أو الجزئية ، وقبل التطرق إلى هذه المقاييس أو المؤشرات لابد من معرفة بعض أنواع عرض النقود التي يمكن من خلالها معرفة هذه المقاييس، وهي تتمثل بما يأتي:-
- 1- عرض النقود الواسع (BM) = العملة المحلية في التداول + الودائع الجارية بالعملة المحلية الودائع الزمنية والادخارية بالعملة المحلية + الودائع بالعملة الأجنبية .
 - 2 - عرض النقود الفعال (EBM) = عرض النقود الواسع + العملة الأجنبية في التداول . إن ما يميز النوع الأول عن الثاني هو أنه يأخذ بنظر الاعتبار العملة الأجنبية في التداول .
 - 3 - عرض النقود الضيق (NM) = العملة المحلية في التداول + الودائع المحلية الجارية + الودائع الأجنبية الجارية.
 - 4 - عرض النقود الضيق الفعال (ENM) = العملة المحلية في التداول + الودائع الجارية بالعملة المحلية + العملة الأجنبية في التداول.
 - 5- أشباه النقود (QM) = الودائع الزمنية والادخارية المحلية + العملة الأجنبية في التداول . إن هذا المفهوم يركز على وظيفة العملة الأجنبية كمخزن للقيمة ، ولكنه يواجه صعوبة قياس العملة الأجنبية في التداول .

ومن هذه المفاهيم يمكن التوصل إلى مؤشر (مقياس) الدولار المستخدم من قبل صندوق النقد الدولي والذي يتخذ الصيغة الآتية :-

FCD

_____ = DI

BM

حيث أن :-

DI :- يمثل مؤشر (مقياس) الدولار Dollarization Index .

FCD :- الودائع بالعملة الأجنبية .

BM :- عرض النقود الواسع .

إن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد ، فإذا كانت قيمته مساوية للصفر فهذا يعني أن عرض النقود يتكون من العملة المحلية فقط ، وهي حالة منطرفة وغير واقعية ، أما إذا كانت قيمته مساوية للصفر فإن يعني تحقق الدولار الكاملة ، في حين أن الدولار الجزئية (المالية) تقع قيمتها بين هذين الحدين المتطرفين .
 ما يؤخذ على هذا المؤشر أنه يستبعد العملة الأجنبية في التداول وهو ما يعطي صورة غير حقيقية عن حجم الدولار .
 وبالإضافة إلى المؤشر المستخدم من قبل صندوق النقد الدولي ، توجد مؤشرات أخرى يمكن توضيحها على النحو الآتي :-

$$\frac{FCC + FCD}{EBM} = UDI$$

حيث أن :-

UDI : مؤشر الدولار غير الرسمية Unofficial dollarization index .

FCC : العملة الأجنبية في التداول .

FCD :- الودائع بالعملة الأجنبية .

EBM :- عرض النقود الواسع الفعال .

إن هذا المؤشر أكثر دقة من المؤشر السابق لأنه يتضمن العملة الأجنبية في التداول مما يعطي صورة حقيقية عن الدولار ، ولكنه يواجه مشكلة مهمة ألا وهي صعوبة قياس العملة الأجنبية في التداول .

وهناك مؤشر آخر ينصرف إلى توضيح حجم الإحلال في الموجودات (الدولار المالية) ، أي حجم العملات الأجنبية كموجود من الموجودات إلى الموجودات الكلية وكما تبينه الصيغة أدناه :-

$$\frac{FCD}{DDD + QM} = ASI$$

حيث أن :-

ASI :- مؤشر إحلال الموجودات Assets substitution index .

FCD :- الودائع بالعملة الأجنبية .

DDD :- الودائع المحلية الجارية .

QM :- أئباه النقود .

أما المؤشر الأخير للدولرة فهو مؤشرا حلال العملة فإنه يركز على الدرجة التي تم بها إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية :-

$$\frac{FCC}{DCC + FCC} = CSI$$

حيث أن :-

CSI :- مؤشر إحلال العملة Currency substitution index .

FCC :- العملة الأجنبية في التداول .

DCC :- العملة المحلية في التداول .

ولكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في صعوبة تقدير العملة الأجنبية في التداول .

المبحث الثاني :- إشكاليات المفهوم السائد للدولرة :-

تناولنا في المبحث السابق مفهوم الدولار المتداول في الأدبيات الاقتصادية ، أما في هذا المبحث فإننا نحاول توضيح الإشكاليات التي يواجهها هذا المفهوم الذي جعلت منه مفهوماً غامضاً من حيث ماهية والقياس. وهذه الجوانب موزعة بين وظائف النقود أولاً ، وأهداف السياسة النقدية ثانياً ، ومقاييس أو مؤشرات الدولار ثالثاً ، والقيود القانونية رابعاً. وفيما يأتي استعراض لهذه الجوانب :-

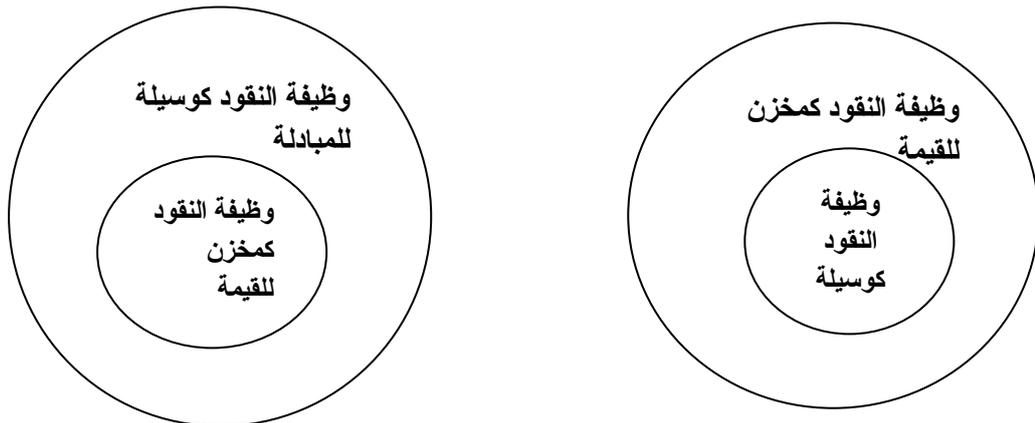
1-2 :- الإشكالية بين وظائف النقود والمفهوم السائد :-

إن المفهوم السائد للدولرة ينطلق بحسب اعتقادي مما درج عليه الاقتصاديون من اعتبار وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة على أنها الوظيفة الأساسية ، في حين أن وظيفتها كمخزن للقيمة تمثل وظيفة مشتقة. وهذا الرأي لا يؤيده المنطق فضلاً عن الواقع. فالمنطق يخبرنا بأن الشخص حينما يتنازل عما بحوزته من سلعة أو خدمة مقابل الوحدات النقدية كالدينار أو الدولار..... الخ ، فإن هذا السلوك ناجم عن قناعته التامة بأن الوحدات النقدية التي حصل عليها من عملية التبادل تمثل حقوقاً على كافة السلع والخدمات ، بمعنى آخر أنها تمثل مخزناً لقيم السلع والخدمات الأخرى ، وفي حالة انعدام هذا الشرط تتعدم رغبته في إجراء عملية التبادل.

أما من حيث الواقع ، فإننا نلاحظ أن وظيفة النقود كوسيلة للتبادل تضعف شيئاً فشيئاً حالما تتعرض وظيفتها كمخزن للقيمة للتصدع. ولعل قول (كينز) بأن النقود تحرق الأصابع في أوقات التضخم ما يؤيد هذا الرأي.

من هذا يتضح أن وظيفة النقود كمخزن للقيمة سابقة لوظيفتها كوسيلة للتبادل ، أي أن وظيفتها كمخزن للقيمة تمثل وظيفة أساسية في حين أن وظيفتها كوسيلة للتبادل تمثل وظيفة مشتقة . وهذه الرؤية الجديدة لوظائف النقود يمكن تمثيلها بالشكل البياني (A - 1) الذي يظهر أن وظيفة النقود كوسيلة للتبادل مجموعة جزئية من وظيفتها كمخزن للقيمة ، بخلاف الرؤية السائدة التي تنظر للعلاقة بين الوظيفتين بشكل مقلوب كما هو موضح بالشكل (B - 2) :-

شكل - 2 - العلاقة بين وظائف النقود من وجهتي نظر مختلفتين * :-



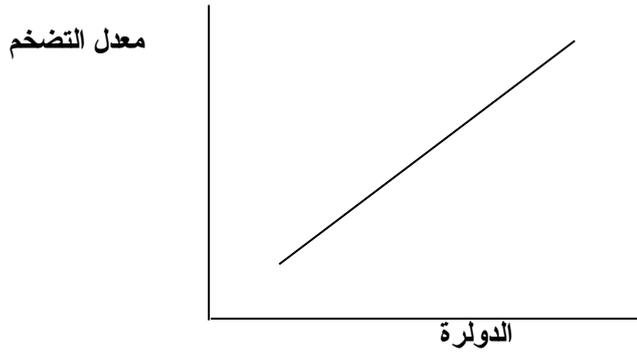
شكل-2-B - العلاقة بين وظيفتي النقود على وفق الرأي السائد

شكل-2-A - العلاقة بين وظيفتي النقود من وجهة نظر الباحث

* الشكل من إعداد الباحث.

وبناء على هذه العلاقة نلاحظ أن الوحدات الاقتصادية تلجأ إلى اقتناء الموجودات الأخرى كالعقارات و/أو الأوراق المالية و/أو العملات الأجنبية عندما تتعرض قيمة العملة المحلية للتدهور كإجراء تحوطي.
وبقدر تعلق الأمر بالدولة ، نجد أن هذه الظاهرة ترتبط بعلاقة طردية بمعدل التضخم ، كما هو موضح في الشكل (3) أدناه :-

شكل-3 - العلاقة بين الدولة ومعدل التضخم*:-



*الشكل من إعداد الباحث.

بيد أن تفسير الدولة بمعدلات التضخم المرتفعة ، لا يمثل برأيي إلا تفسير للظاهرة بأسبابها الظاهرية وليس بأسبابها الحقيقية. لأن معدلات التضخم المرتفعة ليست إلا مؤشر على وجود خلل اقتصادي و/أو سياسي و/أو اجتماعي . فهي تشبه تماما درجة حرارة الجسم التي تميل إلى التغير بناء على الوضع الصحي للجسم. ولعل هذا ما يفسر انتشار هذه الظاهرة في دول أمريكا اللاتينية والدول المتحولة نحو اقتصاد السوق والكثير من الدول النامية ، كما هو موضح في الجدول (1) أدناه.

فالدول اللاتينية مثلا ، شهدت معدلات تضخم جامحة يمكن إرجاع جذورها إلى حقيقة أنها كانت تمثل ميدانا للصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، هذا الصراع الذي لا تزال تعاني من هزاته الارتدادية بشكل اضطرابات سياسية واجتماعية تنعكس على المتغيرات الاقتصادية التي تترجم في معدلات التضخم المرتفعة. ويكفي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت خلال فترة الصراع هذه إلى انتهاج ما أطلق عليه نظرية التفاحة العفنة The Rotten Apple Theory ، والتي تقوم على إجهاض كل تجربة وطنية تهدد مصالح الرأسماليين ، لأن نجاح مثل هذه التجربة سيثجع الدول الأخرى إلى تبني هذه التجربة وبالتالي تهديد النظام الرأسمالي بأكمله³³.

وبالعودة إلى علاقة الدولة بمعدلات التضخم المرتفعة يتضح لنا أن التخلي عن العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية هو تأكيد لحقيقة أن النقود في أصلها مخزن للقيمة ، وهي في ذلك لا تختلف عن الموجودات الأخرى كالعقارات والأوراق المالية. لكننا في الوقت ذاته.

جدول -1- نسبة الدولار في عينة من الدول محتسبة على أساس نسبة الودائع بالدولار إلى عرض النقود الواسع في 1995.

التسلسل	الدولة	النسبة
-----	دول أمريكا اللاتينية	-----
1	بوليفيا	82.3
2	أورغواي	76.1
3	بيرو	64
4	نيكاراغوا	54.5
5	الأرجنتين	34.9
6	لاوس	35.6
7	كوستاريكا	31
-----	الدول المتحولة	-----
1	كرواتيا	57
2	طاجكستان	33.7
3	أذربيجان	50.3
4	لاتفيا	31.1
5	جورجيا	30.8
6	بيلاروسيا	30.7
7	تركيا	46.1
----	دول نامية	----
1	كمبوديا	56.4
2	موزمبيق	32.6
3	غينيا بيساو	31.2

المصدر :- مستل بتصريف من :-

- Stephen A. Meyer, Dollarization, An Introduction.2000.p.7.

لا ننكر أن هذه الموجودات تختلف فيما بينها من حيث درجة السيولة وسهولة الحمل والقابلية على التجزئة..... الخ.

وبناء على هذا نقول كيف يجوز لنا أن نتحدث عن دلورة الاقتصاد حينما تزداد نسبة العملة الأجنبية إلى الموجودات الأخرى ، ولا نتحدث عن توريق الاقتصاد عندما ترتفع نسبة الأوراق المالية إلى الموجودات الأخرى ، مع أن هذه الظاهرة لا تقل أهمية عن ظاهرة الدولار . ألم تتعرض الولايات المتحدة التي يمثل اقتصادها أكبر الاقتصادات العالمية إلى هزة كبيرة أدت إلى إفلاس أكثر من مئة مصرف وفقدان الكثير لثرواتهم بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2007 نتيجة ارتفاع نسبة القطاع المالي إلى ثلاثة إضعاف القطاع الحقيقي ، ولنا أن نتخيل حجم الضرر الناجم إذا تم ذلك في الاقتصادات الصغيرة و/ أو غير المتقدمة، ولكن ينبغي أن نؤكد أن ظاهرة التوريق مرتبطة بشكل أكبر بالدول المتقدمة، ولكن احتمالية التوريق في الدول الأقل تقدماً ممكنة وغير مستبعدة. وهذا يعني أننا لا نولي الموجودات درجات متقاربة من الأهمية.

وخالصة القول هو إن الاعتقاد بأن النقود مخزن للقيمة قبل أن تكون وسيلة للتبادل يفسر لنا التحول نحو الموجودات كالعقارات والأوراق المالية والعملات الأجنبية في حالة تعرض

قيمة العملة المحلية للتدهور، والذي ما يلبث أن يتخذ الاتجاه المعاكس عندما تسترد العملة المحلية عافيتها، وهذا يستدعي عدم المبالغة في تقدير أهمية الدولار إذا كانت لا تتعدى حدود إحلال الموجودات أو ما يسمى بالدولرة الجزئية أو الدولار المالية، ولكن الأمر يصبح مختلفا عندما تنتقل إلى الدولار الكاملة (إحلال العملة)، لاختلاف الماهية والنتائج المترتبة عليها. ثم إن وجود أكثر من مستوى أو مفهوم للدولرة يجعل منه مفهوما غامضا، وهو من ناحية الغموض يشبه مفهوم عرض النقود الذي دفع السلطات النقدية إلى الابتعاد عن اتخاذه هدفا للسياسة النقدية لصعوبة الوقوف على مكنونه.

2-2- الإشكالية بين المفهوم السائد وأهداف السياسة النقدية:-

إن تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تعد من القضايا المهمة في رسم السياسة النقدية. وهنا تظهر مسألة الاختيار بين الأهداف الوسيطة من قبل السلطات النقدية. وعادة ما يكون الهدف الوسيط أما سعر الصرف أو المجاميع النقدية (الأرصدة النقدية) Monetary Aggregates.

وعندما يكون سعر الصرف هدفا وسيطا للسلطة النقدية، فإن السياسة النقدية تكون مقيدة جدا لأن السلطات النقدية تكون مستعدة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل الحفاظ على سعر الصرف عند المستوى أو المدى المعلن، أي أن سعر الصرف يستخدم كمثبت اسمي. أما عندما يكون الهدف الوسيط متمثلا بالمجاميع النقدية، فإن هذا الهدف يكون مرتبطا بالهدف النهائي المتمثل بمعدل التضخم المستهدف، الذي أصبح هدفا استراتيجيا للكثير من الدول والذي بموجبه تقوم السلطات النقدية بتحديد رقم لمعدل التضخم المستهدف بالإضافة إلى التزام السلطات النقدية باستقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساس وتوفير المعلومات عن الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف³⁴.

وفي ظل العلاقة بين الهدف الوسيط (المجاميع النقدية) الذي يعد مثبتا اسميا في هذه الحالة، والهدف النهائي (معدل التضخم المستهدف)، فإن السؤال المطروح هو مدى ضرورة إدراج الموجودات الأجنبية من عدمها ضمن المجاميع النقدية.

فإذا كان المعيار الرئيس في اختيار المجاميع النقدية هو مدى تأثير هذه المجاميع على المستوى العام للأسعار من خلال الطلب على النقود لأغراض المعاملات، فإن استخدام الموجودات الأجنبية كوسيلة للتبادل يبرر إدراجها ضمن هذه المجاميع، أما إذا كانت هذه الموجودات تستخدم كمخزن للقيمة بدلا من كونها وسيلة للتبادل، فإن هذا لا يستدعي إدراجها ضمن المجاميع النقدية³⁵.

من هذا يتضح لنا إن استخدام العملات الأجنبية كمخزن للقيمة (الدولرة الجزئية أو الدولار المالية) لا يحظى بالأهمية نفسها أو لا يكون محل اعتبار من قبل السلطات النقدية، التي تحضى بها العملات الأجنبية عندما تستخدم كوسيلة للمدفوعات (الدولرة الرسمية أو شبه الرسمية) إذا كانت السلطات النقدية تستخدم معدل التضخم المستهدف كهدف نهائي للسياسة النقدية، وهو اتجاه أصبح سائدا في الكثير من الدول، لكونه يعزز شفافية السياسة النقدية.

2-3- المفهوم السائد للدولرة وإشكالية القياس:-

استعرضنا في المبحث السابق طرق قياس الدولرة التي توزعت بين مقاييس الدولرة الجزئية ومقاييس الدولرة شبه الرسمية. وهنا ليس لنا شأن بالدولرة الكلية أو الرسمية، لأن العملة الأجنبية في هذه الحالة تمثل العملة الرسمية للدولة.

والذي تم ملاحظته أن مقاييس الدولرة شبه الرسمية والدولرة الجزئية يتم اختزالها في نوع واحد هو مقاييس الدولرة الجزئية. لأن مقاييس الدولرة شبه الرسمية لا تتعدى كونها مقاييس نظرية، إذ أنها عندما تنتقل إلى التطبيق تواجه صعوبة قياس العملة الأجنبية في التداول، وكحل لهذه المشكلة يتم اللجوء إلى استخدام الودائع بالعملة الأجنبية بديلا للعملة الأجنبية في التداول، وهو ما يعني بطبيعة الحال العودة إلى مقاييس الدولرة الجزئية. أي أنه في حقيقة

الأمر يوجد لدينا نوع واحد من المقاييس وليس نوعان ، الا هو مقاييس الدولار الجزئية، التي بدورها لا تعدو كونها مقياسا لشكل من اشكال الموجودات ممثلا بالودائع بالعملة الأجنبية . لقد قام بعض الباحثين بمحاولات لاحتساب العملة الأجنبية في التداول لجعل مقياس الدولار أكثر دقة. ومن ضمن هذه المحاولات، الدراسة التي أجريت من قبل (Edgar L. Feige and James w. Dean) التي أشار فيها أن احتساب العملة الأجنبية في التداول (الدولار هنا وجه التحديد)، أصبح ممكنا لوجود مكتب إحصائي في الولايات المتحدة يعنى بتسجيل حجم ووجهة الدولارات المتدفقة من و إلى الولايات المتحدة. فإذا جرت معاملة تجارية بين العراق والولايات المتحدة مثلا ، فإننا نستطيع الوقوف على جهة وحجم الدولارات في هذه الحالة³⁶. ولكن هذه الدراسة أغفلت قضية مهمة تتعلق بقيام العراق بمعاملات تجارية مع دولة أخرى غير الولايات المتحدة ، ولتكن مصر مثلا، فإن هذه المعاملة التجارية يترتب عليها تدفق الدولارات بين العراق ومصر دون أن يتم تدوينها في سجلات المكتب المذكور الذي يعنى بالمعاملات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، وهذا ما يعود بنا إلى المربع الأول الذي يصعب فيه قياس حجم الدولارات المستخدمة في التداول في دولة معينة. وإذا افترضنا أن المشكلة قد حلت على صعيد الدولار، فما هو الموقف إزاء العملات الأخرى كالبيورو أو الجنيه الإسترليني..... الخ التي يمكن أن تستخدم إلى جنب العملة المحلية. وهناك دراسة أخرى أجريت من قبل (Lula G and Mark J) لإيجاد مقياس أكثر دقة من خلال احتساب احتياطات النقد الأجنبي التي تستخدم لتمويل الاستيرادات السلعية وفوائد الدين الخارجي وكذلك كمية العملات الأجنبية الصادرة عن السوق السوداء، وبالرغم من هذه المحاولة تعطي نتائج أفضل إلا أن المشكلة تظل قائمة بشأن العملات الأجنبية التي بحوزة الأفراد³⁷.

2- 4 :- المفهوم السائد للدولرة والإشكالية القانونية:-

إن النماذج التي تعنى بالدولرة تقسم إلى نوعين ، الأولى تسمى نماذج (تكلفة المعاملات) Transactions costs models ، والثانية تسمى نماذج الأرصد النقدية التي بحوزة الأفراد Cash in- Advance models. وبناء على النوع الأول يعتمد استخدام العملة الأجنبية بدلا من العملة المحلية على حجم الاستهلاك والتكاليف المترتبة على التحول من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية. فإذا كان حجم الاستهلاك والتكاليف كبيرا ستزداد إمكانية إحلال العملة المحلية بالعملة الأجنبية ، أي ستحقق الدولار في هذه الحالة. أما إذا كان حجم الاستهلاك صغيرا وتكاليف التحول بين العملتين ضئيلة فان الوحدات الاقتصادية ستفضل استخدام العملة المحلية ، أي عدم حدوث الدولار في هذه الحالة³⁸. أما النوع الثاني فإنه يقوم على وجود عملتين في الاقتصاد هما العملة المحلية والعملة الأجنبية سواء كمخزن للقيم أو كوسيلة للتبادل، وان هذا التحول بين العملتين لا ينطوي على أية تكاليف وهذا الإحلال يعتمد على معدل التضخم في كلا الدولتين من جهة والقيود القانونية من جهة أخرى. فإذا كان الاقتصاد المحلي يعاني تضخما جامحا مقارنة بالدول الأخرى فان هذا سيدفع الوحدات الاقتصادية إلى زيادة ما بحوزتها من العملة الأجنبية ، أي إن الدولار ستحدث في هذه الحالة. أما إذا كانت القوانين التي تعيق التحول بين العملتين تتسم بالصرامة والفعالية، فإنها ستدفع إلى تقليل مقتنيات الوحدات الاقتصادية من العملات الأجنبية بشكل كبير، أي عدم حدوث الدولار في هذه الحالة. ولكن الأمر يصبح مختلفا إذا كانت هذه القوانين متساهلة بشأن الإحلال بين العملتين ، إذ يوجد احتمالان تستخدم في كليهما عملة واحدة في التداول ، الأول هو التحول نحو العملة الأجنبية ، أي حدوث (الدولار) إذا كان الاقتصاد المحلي يعاني تضخما جامحا مقارنة بالدول الأخرى ، والثاني هو استخدام العملة المحلية فقط في التداول إذا كان التضخم في الاقتصاد المحلي تضخما معتدلا³⁹. وبناء على الأنموذج الثاني فان العامل الحاسم في حدوث الدولار هو العامل القانوني الذي يعيق أو يهيئ الأرضية لحدوثها. بل إننا حتى لو أخذنا بمضمون النموذج الأول الذي يقوم

على تكلفة المعاملات لوجدنا انه يرتبط بشكل غير مباشر بالأنموذج الثاني ، لان القيود القانونية يمكن أن يكون لها دور كبير في زيادة تكلفة المعاملات الناجمة عن التحول بين العملتين، وهو ما يقود إلى القول بان الأنموذجين يعبران عن حقيقة واحدة. ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة حول دور القوانين في الحد من الدولار المالية و/ أو شبه الرسمية. منها مثلا ما كان سائدا في العراق قبل سنة 1990، حيث كانت السلطات في حينها تجرم كل من يمتلك عملة أجنبية، وكان المواطن ملزما بتسليم ما بحوزته من تلك العملات إلى الجهات ذات العلاقة.

ومنها ما يتمثل بما أقدمت عليه الأرجنتين في إعقاب أزمة 2001 بإجبار مواطنيها وبدون إنذار مسبق على تحويل الودائع بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية (البيسو) وكذلك الأمر بالنسبة ل (بوليفيا) و (بيرو) اللتان عملتا على وضع قيود جادة على وجود ودائع بالعملة الأجنبية⁴⁰.

مما تقدم يتبين لنا أن العامل القانوني يمكن أن يضيف غموضا على مفهومي الدولار شبه الرسمية والدولرة الجزئية (الدولار المالية)، لأن تحول الدولة من حالة الدولار إلى حالة اللادولرة أو بالعكس مرهون بتفعيل أو عدم تفعيل القوانين التي تعيق الإحلال بين العملات.

الاستنتاجات:-

استعرضنا في المبحث الأول مفهوم الدولار السائد في الأدبيات الاقتصادية ، أما في المبحث الثاني فإننا أوضحنا الإشكاليات التي يواجهها هذا المفهوم والتي تمحورت حول وظائف النقود وأهداف السياسة النقدية ومقاييس الدولار بالإضافة إلى القيود القانونية، وربما توجد إشكاليات أخرى ولكنها غابت عن ذهن الباحث. ومن خلال هذا المفهوم واشكالياته استطعنا التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

1- الإقتصار على استخدام مفهوم الدولار على الدولار الكاملة (الدولار الرسمية) فحسب، أما الأنواع الأخرى من الدولار فإنها لا تخرج عن إطار الاستثمار في شكل من أشكال الموجودات.

2- إن الإشكاليات الأربعة لا يمكن تجزئتها ، أي لا يمكن استخدام بعضها دون البعض الآخر ، بل لابد من أخذها مجتمعة لدعم الرؤية أو المفهوم الجديد للدولرة الذي يتبناه الباحث.

3- إن الدولار التي يتم اللجوء إليها لتحقيق عدة أهداف بضمنها الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لا توفر علاجا سحريا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد ، بل لابد من إجراء إصلاحات مؤسسية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني.

المصادر:-

- 1- Myer, Stephen A. " Dollarization: A Introduction". 2000.p.1.
- 2- Ibid.p.1.
- 3- DE Nicolo, Gianini, Patrick Honhan, and Alian Ize " Dollarization of the Banking System: Good or Bad?,p.5.
- 4- Calvo,Guillermo A, and Carlos A Veigh." Currency Substitution in Developing Countries : An Introduction". IMF Working Paper.1992.p.1.
- 5- Meyer,Stephen A. opcit.p.1.
- 6- DE Nicolo, Gianini, Patrick Honhan, and Alian Ize.opcit.p.5.
- 7- Ibid.p.11.
- 8- Cohen. Benjamin J." Dollarization, Rest In Peace". Journal of Political Economy.2004, Vol.33,No.1.p.1.

- 9- *Ibid*.pp.1-5.
- 10- *Ibid*.p.11.
- 11- *Ibid*.p.10.
- 12- Zoryan. Hakop " The Measurement Of Co- Circulation Of Currencies In The Republic Of Armenia " *The European Journal of Comparative Economies*". 2005. Vol.2,No.1. p.47.
- 13- *Ibid*.p.42.
- 14- Meyer,Stephen A. *opcit*.4.
- 15- DE Nicolo, Gianini, Patrick Honhan, and Alian Ize.*opcit*.6.
- 16- Meyer,Stephen A. *opcit*.2.
- 17- Schuler. Kurt " Some Theory And History Of Dollarization. *Cato Journal*. 2005.Vol.25.No.1.p.115.
- 18- De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa ." *Macro Economic Adjustment In A Highly Dollarized Economy: The Case of Cambodia*" *IMF Working Paper*.2002.p.
- 19- *Ibid*.p.29.
- 20- *Ibid*.29.
- 21- Meyer,Stephen A. *opcit*.p.3.
- 22- De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa.*opcit*.p.30.
- 23- Calvo.Guillermo, and Carlos A.Vegh. " *Currency Substitution In Developing Countries : An Introduction*". *IMF Working Paper*. 1992.p.7.
- 24- Meyer,Stephen A. *opcit*.p.3.
- 25- Cohen. Benjamin J.*opcit*.p.16.
- 26- *Ibid*.p.14.
- 27- *Ibid*.p.15.
- 28- Feige.Edgar L and James W. Dean " *Dollarization and Euroization In Transition Countries, Currency Asset Substitution, Network Externalities And Irrevesibility*".2002.p.3.
- 29- - De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa. *opcit*.p.23.
- 30- *Ibid*.pp24-25.
- 31- *Ibid*.p.26.
- 32- تم الاعتماد في هذا الموضوع على المصدرين الآتيين:-
-Zoryan. Hakop. *Opcit* .pp 44-46.
- De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa. *Opcit*. P.13.
- 33- لمزيد من الاطلاع حول هذه النظرية يمكن مراجعة:-
- Chomsky.Naom " *How The World Works*".2011.England.p.22.
- 34- Alvarez, Patricia,Plata Alcicia, and Garcia Herrero " *Dollarization Or De-Dollarization: Consequences for Monetary Policy*".Berlin.2008.p.19.
- 35- *Ibid*.p.20.
- 36- De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa. *Opcit*. P.

- 37- Mengesh. Lula G, and Mark J.Holmes." The Dollarization Of Less Developed Countries: A Note On The Coputation Of a Hard Currency Index". International Journal Of Economics. 2011.Vol.2.
- 38- De Zamarczy. Mario, And Sopenha Sa. Opcit. Pp11-12.
- 39- Ibid.p.11.
- 40-- Alvarez, Patricia,Plata Alcicia, and Garcia Herrero. Opcit.p.6.